الصباح AL-SABAH

أحمد السعدون مترئسا جلسة مجلس الأمة التكميلية

جانب من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

أقر اقتراحي «تأسيس شركات إنشاء

مجلس الأمة وافق على تأجيل مناقشة «المفوضية العليا

شمس: المفروض على الحكومة الصعود إلى المنصة وعرض حلولها للقضية الإسكانية باعتبارها مشروع دولة

كتب : أحمد الهديبان

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس الأربعاء على طلب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمار العجمي تأجيل مناقشة قانون في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة "المفوضية العليا للانتخابات" لحين إحالة مشروع قانون مماثل من الحكومة إلى مجلس الأمة.

وقال الوزير العجمي:الحكومة ستقدم مشروع قانون متكامل ومماثل لنفس هذا القانون وهو ضمن برنامج عمل الحكومة ولهذا تم الاتفاق على منح الحكومة أجلا لتقديم هذا المشروع بقانون.

وأقر المجلس الاقتراحين بقانونين بشأن تأسيس شركات إنشاء المدن السكنية وتنميتها اقتصاديا على الأراضي المملوكة للدولة في المداولة الأولى.

وجاءت نتيجة التصويت على الاقتراحين بقانونين بموافقة 48 عضوًا وعدم موافقة عضو واحد من إجمالي الحضور البالغ عددهم 49 عضوًا.

وكان مجلس الأمة قد انتهى من مناقشة تقرير لجنة شؤون الإسكان والعقار البرلمانية عن الاقتراحين بقانونين "بشأن تأسيس شركات إنشاء المدن السكنية وتنميتها اقتصاديا على الأراضي المملوكة للدولة" و"بشأن تأسيس شركات إنشاء المدن السكنية على الأراضي المملوكة للدولة".

بدوره قال وزير الدولة لشؤون الإسكان عمار العجمي إن «قانون إنشاء المدن السكنية هو نتاج جهد حكومي نيابي، وسنضع ايدينا في أيدي لجنة شؤون الاسكان لمعالجة هذه القضية الأزلية ومحاربة سماسرة الأراضي».

ثم رفع المجلس جلسته التكميلية .

وعاد المجلس بجلسة خاصة لمناقشة تقرير الديوان بشأن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية والجهات الملحقة والمستقلة وتقرير أهم المؤشرات المالية والظواهر الرقابية والمستجدات للسنة المالية "2021-2022".

وقدم عدد من مسؤولي ديوان المحاسبة نتائج الرقابة المسبقة وأبرز نتائج أعمالها عن السنة المالية "2021-2022" ونتائج تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية ونتائج تحليل البيانات المالية للجهات ذات الميزانيات الملحقة والجهات ذات الميزانيات المستقلة إضافة إلى أهم الملاحظات والظواهر الناتجة عن تنفيذ الميزانية والرقابة عليها.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون الجلسة التكميلية، وتلا الأمين العام عادل اللوغاني أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين عن عدم حضور الجلسة.

المجلس يستكمل مناقشة تقرير لجنة شؤون الإسكان والعقار عن الاقتراحين بقانونين بشأن تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصادياً

النائب هاني شمس: المفروض على الحكومة الصعود إلى المنصة وعرض حلولها للقضية الاسكانية باعتبارها مشروع دولة، فقضية الإسكان أنهكت الأسر الكويتية وأرهقت الشباب ، في السابق كان يعطى المواطن بيتا قبل أن يتزوج واليوم وصلنا إلى مرحلة أن الأب لديه طلب إسكاني والابن لديه طلب إسكاني.

وأضاف: هذه القضية تلتهم 40٪ من الراتب الشهري للفرد ، والحاجة ملحة لحل جذري، ونشكر اللجنة على هذا العمل الذي يعبر عن تعاون بين المجلسين، وتنفيذ هذا القانون يحتاج إلى كل الدعم من المجلس وعلى الحكومة أن تضعه أولوية في برنامجها.

وتابع: هناك من هم ضد حل القضية الإسكانية وهم مافيا العقار وغيرهم ، ونحتاج إلى وضع حد لاستثمار العقار في السكن الخاص، فاليوم تحول السكن الخاص إلى سكن استثماري وهذا أمر يجب محاربته من قبل الحكومة.

وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمار العجمي: ننوه لنوابنا الأفاضل بأن تقرير لجنة شؤون الإسكان هو مزيج لقانون جاء نتيجة جهد مشترك وتعاون بين الحكومة واللجنة في اجتماعات عقدت على مدار 3 أسابيع حتى خرج هذا القانون وهو نتاج لعملنا وعمل اللجنة، ونحن نحارب سماسرة الأراضي ومن حولوا المناطق النموذجية إلى مناطق استثمارية، وسنتعاون لحل هذه القضية الأزلية.

النائب هاني شمس: نشكر الوزير على رده ونتمنى أن يحذو باقي الوزراء حذوه نفسه في الرد على استفسارات النواب في حينها.

النائب عبدالله المضف: أتشرف أنني أحد مقدمي القانون الذي يعتبر واحدا من حزمة قوانين لحل القضية الإسكانية، ومن يعتقد أن حل القضية فني فهو واهم ، فهي قضية تهاونت فيها الحكومة وساهمت في تراكم كل هذه الأعداد، وهذا القانون سيؤدي إلى إنشاء بيوت وإيجاد خدمات عامة بجودة عالية.

وأضاف: هناك متنفذون ساهموا في رفع أسعار القطاع السكني إلى مبالغ مخيفة وخلقوا مشاكل اجتماعية، فلا يستطيع المواطن أن يحقق الأمان السكني له ولأسرته، وأحذر المجلس والحكومة واللجنة بأن مافيا العقار لن يتركوكم تعملون وهم لا يرون أبناء الشعب إلا مستأجرا لا يحق أن يكون له سكن.

وتابع: التحدي الآن هو الانتصار على مافيا العقار وبعض الإقطاعيين ، فهل سنستطيع إنهاء انتصاراتهم في الفترات السابقة، المعركة كبيرة، وأعرف أن إخواني في اللجنة الإسكانية يتحملون وانا سأتحمل معكم هذا الأمر.

النائب أحمد لاري: المشكلة الإسكانية ستستمر باستمرار ادارتها بالعقلية السابقة نفسها، وما ينقصنا هو الجدية في التنفيذ وأضم صوتي فيما يتعلق بوجود مافيا عقار، بل إننا في كل مكان ندير إليه وجهنا سنجد مافيا في التربية هناك مافيا وفي الصحة هناك مافيا للأدوية والبلدية وغيرها من الجهات، وأنا كنت عضو مجلس بلدي لمدة عشر سنوات ووجدت أنه لا توجد أراض مطروحة في السوق وطلبنا بتوفير اراضي سكنية في السوق الحرة.

وأضاف: تجاه كل هذه المشاكل للقضية الإسكانية أجد أن هذه التشريعات مهمة جدا والأهم من ذلك هو الجدية في التنفيذ، فمن غير المعقول أن ينتظر المواطن 18 سنة وبعدها يعطونه قطعة أرض ويدخل في قضية الاقتراض ويستمر طوال عمره يعاني.

النائب فيصل الكندري: نشكر أعضاء اللجنة على هذا الجهد المقدر، ونحن مع كل قانون يستفيد منه المواطن، غير أن هناك تساؤلا مستحقا حيث إن القانون يقضي بإنشاء شركات يساهم فيها المواطنون، فإذا لم تدرج الشركة في البورصة فأين سيذهب سهم المواطن؟، ونريد أن نعرف المدة الزمنية الواضحة لأي مستثمر يدخل ضمن هذا القانون.

وأضاف: هناك نقطة مهمة فالقانون لم يحدد سعر القسيمة، وسعر العقار اليوم ومواد البناء ترتفع في ظل التضخم العالمي ومن المناط بتحديد سعر القسيمة؟، كذلك ما يتعلق بتوسعة البيت في المستقبل، ودائما ما نجد قوانين تصدر ويتم تغيير الهدف منها في اللائحة التنفيذية، والقانون هدفه نبيل وسام لخدمة المواطنين غير أننا يجب أن نحسمها منذ البداية، ولا نترك الأمور الحيوية للحكومة تتحكم فيها من خلال اللائحة التنفيذية.

النائب حمدان العازمي: فكرة القانون جيدة وتوقيتها مناسب بسبب عجز الحكومة عن تنفيذ المشاريع، وقصور التوزيع على الورق، والملاحظة أنه لا توجد مادة تحدد السعر، ولا تشير إلى من يحدده فهل هي هيئة الإسكان أم الشركة؟، وهناك من النواب من قالوا إن القانون يشجع على الاستثمار، ولكن لا أرى في المشروع مواد تضمن للمستثمر الأجنبي المشاركة، وهيئة الاستثمار مع الأسف تقول إن صندوق الاحتياطي العام به شح وليس به سيولة وهذا العذر يأتي فقط إذا كان هناك قانون لصالح المواطن أما لصالح التجار فيجدون لهم الحلول والسيولة مباشرة.

وقال العازمي: أرى الحل بوضع نص قانوني يسمح للمستثمر الأجنبي بالمشاركة المباشرة مع الدولة من دون وسيط، والمواطن أولى وأحق بالدعم من غيره في القضايا الإسكانية والصحية والتعليم، وارى ان الحكومة مثل «عين عذارى» وهذا ما رأيناه أمس في مؤتمر دعم العراق.

وزير الخارجية الشيخ سالم العبدالله: الدعم الكويتي في مؤتمر أمس كان دعما معنويا لتأييد العراق من دون أي التزام مالي على الكويت.

النائب حمدان العازمي: أي دعم معنوي يا وزير الخارجية، لا فيها مبالغ تُدفع، والمبالغ موجودة، المقصد أن الكويتيين أحق وأولى سواء في المدن الإسكانية، اليوم الأب عنده طلب والولد عنده طلب، هل هذا يجوز ونحن دولة غنية نملك المال والعقول والأراضي، والمستغل من الأراضي 9% فقط فأين باقي الأراضي؟

الوزير عمار العجمي: الحكومة جزء من هذا القانون واللائحة التنفيذية ستكون متناسقة مع القانون الذي شاركت فيه الحكومة، وذلك ردا على النائب فيصل الكندري الذي يقول «لا أثق في الحكومة».

النائب أسامة الشاهين: القضية الإسكانية تؤثر على الأسرة بكامل أفرادها إما على الأب أو الابن، ولم تؤثر فقط إسكانيا بل اقتصاديا 40 ٪ من المدخول ينفق على القضية الإسكانية، وهناك احتكارات قديمة ومستمرة ويُراد لها الاستمرار لأن أصحاب الثروات في العقار السكني راهنون هذه الثروات في عقارات وغيرها.

وأضاف: النائب السابق أحمد الخطيب قال نصا "أصحاب الأراضي الكبيرة هم المتنفذون الكبار، وحل قضية الإسكانية يسبب كسادا في الأراضي، والآن الذين دخولهم عالية كالوزراء لا يستطيعون شراء أراض»، إذن هناك نافذون والقانون مهم ويجب أن يُقر ويجب دعمه ولكنه عود من حزمة، فلا

الوزير عمار العجمي متحدثاً

مداخلة السويط

عبدالله المضف يلقي كلمته

الشاهين متحدثاً

- عمار العجمي: نحن نحارب سماسرة الأراضي ومن حولوا المناطق النموذجية إلى مناطق استثمارية
- عبدالله المضف: من يعتقد أن حل المشكلة الإسكانية فني فهو واهم ..لأن الحكومة تهاونت وساهمت فيها
- أحمد لاري: المشكلة ستستمر باستمرار إدارتها بالعقلية السابقة نفسها وما ينقصنا هو الجدية في التنفيذ
- فيصل الكندري: القانون هدفه خدمة المواطنين غير أننا يجب أن نحسمه منذ البداية من خلال اللائحة التنفيذية
- حمدان العازمي: أرى الحل بوضع نص قانوني يسمح للمستثمر الأجنبي بالمشاركة المباشرة مع الدولة
- الشاهين: هناك احتكار مستمر ويُراد له الاستمرار لأن أصحاب الثروات وضعوا أموالهم في العقار